مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبإعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
٣٥ عمارات العبور – طريق صلاح سالم، القاهرة
هاتف: ٢٠٢-٢٦٣٠٩٢٣ فاكس: ٢٠٢-٢٦٣٠٤٥٩
بريد إلكتروني : cipe@cipe-egypt.org
الموقع باللغة العربية : www.cipe-egypt.org
الموقع باللغة الإنجليزية : www.cipe.org

مركز المشروعات الدولية الخاصة
Center for International Private Enterprise

الديمقراطية والنمو الاقتصادي العالمي

بقلم: بقلم جون د.سوليفان

يعتبر النظام الديمقراطي واحد من انظمة الحكم القليلة التي تستند الي فكرة الحد من سلطات الحكومة خاصة في المجال الاقتصادي فلا عجب اذا ان يصار الي ربط موجة التحول الي الديمقراطية بالاضطرابات التي تحصل في نفس الوقت في الانظمة الاقتصادية. واليوم لم تعد التحديات الرئيسية في السياسة الاقتصادية تتمثل في المحافظة علي الانظمة التي تضعها الدولة بل في التخصيص (تحول المشاريع التي كانت تملكها الدولة الي القطاع الخاص) والتعديل الهيكلي والتنمية التي تقوم علي المشاريع الخاصة وكل هذه أعمال يسفر عنها تقليص كبير في سيطرة الحكومة علي الاقتصاد.

ومع ان الكثير من الناس يعزو انبعاث الديمقراطية الي أسباب اقتصادية عامة فان الامر هو اشد تعقيدا من ذلك بكثير فعملية التحول التي تقوم بها اليوم بلدان في مختلف انحاء العالم تظهر ان للتغيير السياسي والاقتصادي طبيعة واحدة لا تنفصم. ولاشك في ان نتائج دراسة الإصلاح الاقتصادي تعكس وحدانية هذه الطبيعة وعدم انفصامها بمحاولتها قياس التزام الحكومات بعملية الإصلاح الاقتصادي.

ان سياسة التغيير الواسع النطاق تتناول عدة عوامل مثل حاجة الإنسان الي حقوق سياسية وحريات اقتصادية مدنية. كما ان التحول الي الديمقراطية لا يشير قدما دائما دون ان يصاب بنكسة او يتراجع فنجاح او فشل هذا التحول يعتمد علي صفات القيادة بين أولئك الأشخاص الشجعان الذين يعملون في سبيل التغيير كما يعتمد علي حكمة الذين يمسكون بالسلط.ة ومع ان التغييرات التي حصلت في السنوات القليلة الماضيه تعالج صورة رئيسية العلاقة بين الهياكل السياسية والاقتصادية الجوهرية يجب الا يغيب عن الأذهان حاجة الإنسان الأساسية إلى الحرية والكرامة إضافة إلى عوامل أخرى لا تحصي.

القضايا الأساسية

عندما تدرس التغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في عدد من البلدان في العقد الماضي لا يظهر نمط واحد لها. ويمكن تمييز أربع مجموعات رئيسية علي الأقل من البلدان التي تمر في مرحلة التحول الديمقراطي.

أولا : فـي بلدان مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة او تشيلي تؤدي زيادة ثراء المجتمع إلى جعل الناس يتحررون ويطالبون بقدر اكبر من الحريات المدنية والسياسية.

ثانيا : وعلي العكس من ذلك ففي البلدان التي تواجه انهيار اقتصاديا خاصة في أمريكا اللاتينية واجزاء فـي أفـريقيا فـان انـبعاث المؤسسات الديمقراطية مرده إلى حد كبير فشل العسكريين او الحكومات التوتاليتارية authoritarian governments في تنفيذ ووعودها من ناحية تحقيق التنمية في البلاد.

ثالـثا : ان تجربة اوروبا الشرقية والوسطي تشكل مزيجا فريدا من الانهيار الاقتصادي وفشل السلطة السـوفيتية ورفـض أيديولوجـيا غربية ورغبة شديدة في الحرية والمجموعة الرابعة وهي الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي سابقا يجب تناولها في صورة تختلف عن تناول البلدان أوروبا الوسطي لان تلك الدول امضت حقبة أطول في ظل الشيوعية وتمر بفترة تتسم بقدر اكبر من الفوضى الاقتصادية.

مـاذا عـن المسـتقبل ؟ ان المجمـوعات الأربع التي عرضناها اعلاه توفر منطلقا للنظر في القضايا الأساسـية التي تواجهها كل منها في المحفظة علي الديمقراطية او تطويرها وكذلك في المحافظة علي النمو الاقتصادي او تطويره ونظرا الي تاريخ بلدان هذه المجموعات مستويات متباينة جدا من الصعوبة في تحقيق الهدف الذي اختارته والمتمثل في بناء مجتمعات ديمقراطية يستند اقتصادها الي قوي السوق.

القلة المحظوظة من هذه البلدان وهي التي يتم بناء الديمقراطية فيها في أوضاع اقتصادية سليمة مزدهرة نسـبيا مهمـتها اسـهل المهام وكما تبين في تشيلي وكويا الجنوبية فان علي القادة المنتخبين حديثا في الدولتين ان يعملوا في سبيل وضع أنماط جديدة لعملية صنع القرار وبناء مؤسسات سياسية يشارك فيها الشـعب وفي نفس الوقت علي هؤلاء الزعماء ان يحافظوا علي سياستهم الاقتصادية التي توجهها قوي السـوق فـي وجـه ضـغوط سياسية جديدة تدعوا الي إعادة توزيع الثروة والي الإنفاق علي البرامج الاجتماعية والقضية هنا هي قضية بناء ثقافة سياسية تدعم نهجها الاقتصادي الناجح جدا.

ولكـن معظم البلدان النامية يواجه تحديا مزدوجا يتمثل في بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية فيما يقوم بـتعديلات هيكلـية جوهـرية في المجال الاقتصادي. في هذه البلدان تزيد من تعقيد سياسات الإصلاح الاقتصادي الحاجة الي كل من التقشف في الإنفاق الحكومي والتصدي للمصاعب الحقيقية التي تعانيها

قطاعـات كبيرة من السكان وعلي القادة الديمقراطيين الجدد ان يتحاشوا مخاطر التودد الي الشعب اذا كانـوا ليـنجحوا علـي الصـعيد الاقتصـادي ومع هذا عليهم ايضا المحافظة علي ما يكفي من النمو الاقتصادي ومع هذا ايضا عليهم المحافظة علي ما يكفي من النمو الاقتصادي المباشر لبناء أسس متينة لثقافة سياسية ديمقراطية والنجاح الذي تحقق مؤخرا في بلدان مثل الأرجنتين وفي الفليبين إلى حد ادني يبين ان القيادة الماهرة يمكنها ان تنمي ثقافة سياسية تدعم عملية التعديل الاقتصادي المؤلمة.

وعلـي الديمقـراطيات الحديـثة فـي أوروبـا الشرقية والوسطي إلا تكتفي بتغيير مؤسستها السياسية الاقتصـادية وحسب بل عليهم أيضا ان تتعامل مع ما خافته الشيوعية بعد سيطرة دامت أربعين عاما. وبخلاف الديمقراطيات الجديدة في البلدان النامية، فان القضية هنا ليست قضية اصلاح اقتصادي يستند الـي المبادرة الحرة ويتضمن بعض عناصر اقتصاد السوق الحديثة، ولكن كل مؤسسة رئيسية يجب ان يعـاد بنائها حتي في حين يجري العمل علي توسيع وتعزيز نطاق القطاعات التي تزدهر فيها المشاريع الصـغيرة والعمل علي اعتماد التخصيص في معظم الصناعات وحجم التحديدات يختلف ايضا بين بلد واخر حيث تتميز المجر وبولند بان لديهما قطاعا خاصا كبيرا نسبيا كما ان التقاليد والأعراف التاريخية لدي كل بلد تختلف عنا في البلدان الاخري وهنا تنضم جمهوريتنا التشيك والسلوفاك الي المجر وبولندا وجمهوريات البلطيق في كونها مرت بتجارب ديمقراطية ولكن هذه التجارب مهما كانت قديمة وضيقة الـنطاق تعتبر حيوية للجهود التي تبذلها تلك البلدان لإرساء القيم الأخلاقية والأدبية الضرورية لمجتمع ديمقراطي والتي تشجع روح المبادرة والإبداع والمسؤولية والحرية.

ولعل اعظم هذه التحديات علي الإطلاق هو ما يواجهه الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سـابقا فهناك فوارك كبيرة بين الجمهوريات الاوروبية منها وتلك الموجودة في اسيا ولكن علي كل من هـذه الجمهوريات الاوروبية منها وتلك المجودة في اسيا ولكن علي كل من هذه الجمهوريات انتتعامل مـع عـدد مـن القضايا الخطيرة اضافة الي تلك القضايا التي تواجهها بلدان اوروبا الشرقية واوروبا الوسطي القضية. **الأولـى** هي ان الهويات القومية الاساسية ضائعة بين شكل من اتحاد كونفدارالي غير وثيق العري من جهه واستقلال سياسي ناجز من جهه اخري. وبالفعل فان قضايا الانتماء الاثني وتغير الحـدود تلقـي بعـض الشـكوك علـي وحدة الاتحاد الروسي كدولة. والقضايا الاقتصادية الأساسية مـرتبطة ارتـباطا مباشرا بمسألة الهوية القومية بالنسبة الي مصير الروبل مثلا كوحدة نقدية مشتركة، وكيفية قسمت الموجودات والمطلوبات، وملكية الموارد الطبيعية، وقضايا الدفاع المهمة جدا. وفي حين ان كـلا مـن روسيا واوكرانيا وبيلاروس وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا قد تصبح وحدة اقتصـادية قـادرة علي الحياة مع الوقت فان من غير المرجح ان تتمكن جمهوريات اخري من هذه ان تصبح مستقلة اقتصاديا.

اضـافة الـي مسائل الهياكل الاقتصادية والسياسية تواجه كل هذه الجمهوريات تغييرات في نظام القيم لديها تفوق كثيرا ما تواجهه بلدان اوروبا الوسطي فحيث كان الشعب عامة والنخبة في في عزلة تقريبا عـن الحلـبة الدولية فانهما يجدان صعوبة كبيرة في ادراك واستيعاب المفاهيم الاساسية للعالم الحديث فافكـار مثل الديمقراطية والمبادرة الخاصة اصبحة مشوهة في الجو السوفيتي لدرجة ان حتي الامور الاساسـية التـي يتضـمنها اللغة التي يتحدث بها الناس يوميا مفقودة. واكثر من ذلك ففي العديد من الجمهـوريات الواقعة في اسيا يشكل الاسلام بعدا اضافيا للتنوع والاختلاف في القيم الثقافية التي ينغي ان تجتمع وتتضافر لتشكل هوايات قومية ومجتمعات ديمقراطية.

ان القضـايا الاساسية التي يتعين علي كل واحد من المجموعات الاربع من البلدان ان تحلها كي تتحقق تقـدما سياسيا واقتصاديا هي من بعض النواحي تراكمية والقلة المحظوظة م هذه البلدان تواجه قضايا إنشـاء المؤسسـات السياسية الديمقراطية وحسب في حين يتعين علي معظم البلدان الاخري ان تعالج ايضا قضايا التعديل الهيكلي الضروري لقيام اقتصاد يستند الي قوي السوق فعلي بلدان اوروبا الشرقية والوسـطي ان تـبدأ مـن مستوي أساسي اكثر يتمثل في تغيير نظام القيم لديها وتحويل مجتمعاتها اما جمهـوريات الاتحاد السوفيتي سابقا فتواجه كل هذه الأمور اضافة الي القضية الأهم وهي حجم وشكل الدولة نفسها.

وبالطبع فان احتمالات النجاح في البلدان الأخرى ولكن كل شعوب هذه البلدان التي ذكرت انفا تجهد في سـبيل بـناء انظمة ديمقراطية يستند اقتصادها الي قوة السوق ومفاهيم هذه البلدان لانواع المؤسلسات السياسـية التـي يمكن ان تنجح لديها تختلف بين بلد واخر كما تحتلف ايضا افكارها من ناحية الدور الصـحيح الذي يجب ان تلعبه الحكومة في المجال الاقتصادي ومع هذا فان كل تلك هذه البلدان اتخذت القرار بان تبدا مؤكدة الاستحسان الذي تلقاه الديمقراطية في العالم.

ماذا عن البلدان الأخرى؟ ان الزعامة الصينية تواصل الانهماك في عملية تكتنفها متناقضات السيطرة السياسـية المركـزية مـن جهـة وتحرير الاقتصاد من جهة اخري وقد بدأت تلك قبل نحو عقد من الـزمن.ويـبدو ان النجاح الاقتصادي التي تشهده المقاطعات الجنوبية يواصل إضعاف قدرة بكين علي فـرض سـيطرتها السياسـية. ورغم مأساة ميدان تيانامن في الصين تدل الدلائل علي ان الديمقراطية السياسـية سـتنطلق في نهاية المطاف وعلي نقيض ذلك فان كوبا بقيادة فيديل كاسترو تحاول مواصلة اعتماد الاقتصاد الموجه والنظام السياسي الشيوعي. وهذا امر من الواضح ان من المتعزر الابقاء عليه لان كـوبا لا تستطيع البقاء دون مساعدات خارجية ضخمة ولم تعد القضية قضية ما اذا كان سيحصل تغيير في كوبا بل اصبحت قضية متي يحصل هذا التغيير وكيف.

وفـي بلـدان العـالم النامـي تتعرض اكثرية البلدان الإفريقية الي ضغوط متزايدة كي تغير أنظمتها السياسـية. ونظـرا الـي محنة هذه البلدان الاقتصادية فان حل القضايا الاساسية لديها سيكون صعبا ويستغرق وقتا طويلا. ولكن الديمقراطية ليست من قبيل كل شي او لاشي الانتخابات الحرة والحريات السـيا سية الأساسية أمور ضرورية لكنها ليست كافية وليست الانتخابات بالضرورة الخطورة الاولي لبـناء مجـتمع ديمقراطـي فالعديد من البلدان الافريقية ينشي مؤسسات يشارك في اعمالها الشعب في القطاعـين العـام والخـاص. وفـيما تسير الإصلاحات الاقتصادية الضرورية قدما ستواصل قطعا، مؤسسـات الاعمال الخاصة، والصحافة الحرة، والاتحادات العالمية، والجمعيات المدنية الأخرى نموها وترسـيخ مكانتها وزيادة قدرتها في التأثير في قرارات الحكومة، واضعة بذلك الاساس لقيام مجتمعات ديمقـراطية في المستقبل. ومع تطور هذه المؤسسات ونموها يستغرق وقتا، فان المساعدة التي تقدمها البلدان الصناعية يمكن ان تسرع هذه العملية.

والمجمـوعة الاسـرع مـن الـبلدان التي تقم فيها مؤسسات ديمقراطية مستقرة الي حد ما مثل الهند وسـريلنكا وكولمبـيا وفنزويلا وكوستاريكا، تتطلب مساعدة ايضا فرغم تقاليدها الديمقراطية الراسخة غالـب الاحـيان، تعاني بعض هذه البلدان من اعمال عنف داخلية وحركات انفصالية تتسبب فيها في الغالـب قضـايا اثنين وتوزيع غير عدل للدخل واداء اقتصادي ضعيف. ومع ان كوستاريكا تعالج هذه القضـايا في صورة جيدة فان معظم البلدان الاخري في هذه المجموعة لا تفعل ذلك. وفي ظروف مثل تلـك القائمـة فـي كولومبـيا او سريلانكا، لايمكن ضمان بقاء المؤسسات الديمقراطية دون حصول تغييرات جوهرية في الهياكل والسياسات الاقتصادية.

لا تـزال اصعب القضايا قضية مستقبل بلدان الشرق الاوسط وكامل العلم الإسلامي بما في ذلك بعض جمهـوريات الاتحاد السوفيتي سابقا. ويمكن اعتبار التقدم الذي تحقق في بلدان مثل اندونسيا وبكستان حجـة للقـول بان من الممكن ان تتطور في نهاية المطاف قيم ديمقراطية تنسجم مع الثقافة الاسلامية. ومن الناحية التاريخية تكيفت القيم المسيحية والكنفوشية مع مستلزمات الاقتصاد الحر والديمقراطية في دولـة علمانية. لدي النظر الي الاسلام عن بعد يتوهم المراء انه يشكل نظاما حضاريا واحدا، او نظام قـيم واحد ولكنه في الواقع يتسم بالكثير من التنوع وهو يتغير باستمرار. وما يؤمل للعلم الاسلامي هو ان تـؤدي رغبة اهله في العيش بكرامة والتمتع بالحريات السياسية والحريات المدنية الي المساعدة في تكييف الحضارة الاسلامية مثلما فعلت هذه الامور بحضارت اخري عبر التاريخ. ويقوم الديمقراطيون العـرب الشجعان، مثل نظائرهم في اوروبا الوسطي مثلا، بتشكيل جمعيات المجتمع المدني التي توفر القـيادات الاخلاقـية والمعـنوية الضرورية للتقدم. وازاء اتجاهات متسلمي السلطة الي الإبقاء علي الأنظمـة القائمـة فان النتيجة المرجحة هي ان يحصل التغيير في البلدان التي يجبرها انعدام مواردها النفطـية علـي التعاطـي مع النظام الدولي بقدر اكبر وباختصار فان القادة المستبدين في البلدان غير النفطية تتوفر لديهم موارد اقل لمنع حدوث التغيير.

عقبات وحلول

لقد انتهت حرب الأفكار التي طغت علي القرن العشرين، وأصبحت الافكار من قبيل فكرة الديمقراطية وفكـرة الانظمـة الاقتصادية التي تستند الي قوة السوق مقبولة في معظم انحاء العالم. وعلي المستوي الاساسي جدا اصبحت فكرة ان يكون بامكان مجموعة اشخاص فرضوا انفسهم فرضا ان تحكم بلادا ما فكرة حمقاء والتحول الي الديمقراطية خلال السبعينات والثمانينات، وعمليات التحول المقبلة مردها عدد من العوامل السياسية والاقتصادية ليشهد الناس في كل مكان نوعية افضل من الحياة.

ومع ان الاتجاهات الحالية التي عرضة انفا تبرز مختلف الطرق التي تؤثر فيها العوامل الاقتصادية في التغييـرات فـي الانظمة السياسية وتتاثر بها فانها تدحض اي فكرة تقول ان التغيير الاقتصادي وحده يسبب قيام الديمقراطية. فالوضع في الصين حاليا هو من الامثلة الواضحة جدا علي التفاعل المعقد بين السياسـة والاقتصـاد والثقافة ومطالب الطلاب والعمال بالعيش بكرامة وحرية. واليوم تواجه الزعامة الصينية معضلة واجهها بدرجات متفاوتة كل الذين سعوا الي الحفاظ علس سيطرة مركزية بعد فقدانهم الشـرعية. وعلـي العكس من ذلك فان الاوضاع هي افضل بكثير في تلك البلدان التي تعمل في بناء انظمـة ديمقراطية وانظمة اقتصادية تستند الي قوي السوق. ويمكن للقيم الديمقراطية ان توفر الاساس للشرعية اللازمة للتغلب علي التحديات التي يكتنفها الاصلاح السياسي والاقتصادي.

هناك عقبات متنوعة تواجه كلا من الدول التي هي في مرحلة تحول وتتراوح هذه العقبات بين الأسهل مـثل اقامة نظام ديمقراطي في ظروف اقتصادية مواتية، والأصعب مثل مواجه تحديات جوهرية من قبـيل القيام بتحول اجتماعي كامل. والعقبة المشتركة التي يواجهها الجميع لدي اقامة الديمقراطية هي تجـربة المؤسسـات.الديمقراطية ومؤسسات اقتصاد السوق وباختصار اختبار كيف تعمل المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد اقتصادا يستند الي قوي السوق؟

قلـيل مـن الناس يدرك صعوبة انشاء وادارة البنية التحتية المؤسسية اللازمة لمجتمع عصري. وفيما تواصـل البلدان التي تخلصت من الشيوعية تغيير وتعديل هياكلها، اخذت هي والبلدان النامية تكتسب افكـارا جديـدة عن هذه القضية. ومن اكثر التعليقات تكرارا في العالم الماضي ذلك القائل" السوق لم تبرز" وما يعني ذلك ضمنا ان نظام الاقتصاد الحر ينشى نفسه بنفسه تلقائيا. وهناك تعليقات مماثلة، انما اقـل تكـرارا. عـن المؤسسات السياسية خاصا فيما يتعلق بنواحي صنع القرار الحكومي بالنسبة الي القضـاية اليومية، والواقع ان المجالين مترابطان في شكل مباشر لانه عبر العملية الدستورية السياسية الحكومية يتم وضع القواعد والهياكل السياسية التي تستند اليها اليات السوق.

كتب هرنان بوتشي Hernan Buchi، الذي صمم عملية تحول اقتصاد تشيلي، يقول انه احتاج اكثر من ٥٠٠ شـخص مـدرب لاعتمادات اصلاحات ضرورية في الديمقراطية الحكومية. وتدعوا الحاجة الي مديـرى مؤسسـات اعمال قديرين والي اصحاب مشاريع ذوي خبرة ومحاسبين ومصرفيين ومهنيين اخـرين لقـيام اقتصاد السوق. ومن الناحية السياسية، لاغني عن مساهمات مشرعين وسياسيين علي مختلف المستويات، ولاسيما المستوي المحلي، يكونون جيدي التعليم والتدريب وأصحاب خبرة.

العقـبة الثانـية التـي ينبغي التغلب عليها ايضا انعدام الفرص والانظمة التعليمية في معظم البلدان المـتجهة حديـثا الي الديمقراطية. فالهياكل المؤسساتية التي جري وصفها انفا وما يرافقها من سياسة اقتصـادية سليما يشكلان جزء فقط من الصورة. وتؤكد دراسات اجراها البنك الدولي عام ١٩٩٠ الي عـام ١٩٨٧، تحققت في البلدان التي لديها مستويات النمو الاقتصادي في بلدان العالم النامي في الفترة مـن عـام ١٩٦٥ الي عام ١٩٨٧ تحققت في البلدان لتي لديها مستويات مرتفعة من التعليم الاساسي وسياسات اقتصادية سليمة.

وبالإضافة الي التعليم الاساسي فان التربية الوطنية وتلقين القيم من الأمور الحيوية ايضا. فالديمقراطية تسـتلزم التسـامح والاسـتعداد لقبول الحلول الوسط واحترام الاجراءات الديمقراطية من قبل الشعب. ويمكن تلقين بعض هذه المبادى في المدارس وبعض مؤسسات التعليم، ولكن بعضها الاخر يستلزم قيادة وطنية مثل الدور المثالي المتفاني الذي لعبه Vaclav Havel، رئيس جمهورية التشيك.

عقبة الاتصالات

تشكل الاتصالات والمعرفة والاطلاع علي الامور مجال اخر له علاقة مباشرة بالتعليم والتوعية، فثورة المعلومات والاتصالات التي حصلت في الثلثين سنة الماضية أنتجت مجتمعات في البلدان المتقدمة هي اكثـر اطلاعـا بكثير مما كانت عليه قبلا. ومعظم سائر انحاء العالم متخلف عن هذه البلدان بقدر ما. وعقـبة الاتصـالات لهـا عدة ابعاد. **أولا :** هناك بالطبع الحاجة الي ان تكون الصحاف حرة ووسائل الأعلام الحرة مسؤولة وفعالة في نقل وتحليل ما يصرح به ويدعيه السياسيون والمسؤولون المنتخبون خاصة في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. فدور وسائل الإعلام في إرساء الحرية السياسية مفهوم تماما، ولكـن دورهـا فـي الحفاظ علي نمو اقتصادي يلقي قدرا اقل من الاهتمام والتجارة تستلزم معلومات صـحيحة عـن الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية من اجل وضع خطوط عمل وتسويق المنتجات واجـتذاب الاسـتثمارات. ولـذا فـان قيام صحافة مختصة في شؤون المال سليمة وتتمتع بحرية نقل المعلومات الصحيحة ونقد السياسة الاقتصادية أمر أساسي جدا.

قوائم الانتظار للحصول علي خطوط هاتف لعام ١٩٨٨
(بالسنوات)

الجزائر	٨,٥
الأرجنتين	٢١,٩
كولومبيا	٤,٣
مصر	٢٧,١
غانا	٣٠,٠
إندونيسيا	٧,٨
جاميكا	٢٢,٣
ماليزيا	٠,٦
باكستان	١٠,٠
الفليبين	٧,١
بولندا	١٢,٢
سريلانكا	٨,٥
تنزانيا	١٠,٩
تايلاند	٣,٦
تونس	٥,٠
أوروغواي	٢,٨
فنزويلا	٨,١
زيمبابوي	٥,٣

المصدر : ITU, Pyramid Research, Inc.

الاتصالات البعيدة المدي ناحية بالغة الاهمية في هذا العصر الذي يشكل الاعلام والمعلومات قوته الدافعة. وليس هنا كثير من البلدان خارج بلدان العالم المتقدم لديه نظام هاتف واف اولتصال كاف بشبكة الاتصالات بيعيدة المدي الدولية وعلي سبيل المثال قد تكون فترة الانتظار للحصول علي خط هاتفي في بعض البلدان اكثر من عشر سنوات فلقد كانت في الارجنتين ٢٢ سنة في غانا ٣٠ سنة وغالبا ما يكون مرد هذا الي ان معظم الحكومات يدير قطاع الاتصالات في شكل هيئة احتكارية تملكها الدولة وتسى ادارتها. مثل هذه الظروف تجعل من المستحيل القيام بأعمال تجارية علي نطاق دولي وحتي بين مدينتين في نفس البلد في بعض الاحيان، ومن الممكن حتي لعاصفة صغيرة ان تعطل شبكة الهاتف اساعات وحتي لأيام، وكل هذه عوامل تضعف النمو الاقتصادي واداء مؤسسات الاعمال.

لا شـك في ان تطوير الخبرة المؤسساتية وانظمة التعليم والبنية التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات امر باهظ الكلفة، وهي امور ضرورية لادارة مؤسسات الاقتصاد او النظام السياسى الحديث وفي الواقع ان معالجة كل عقبة تقريبا ينبغي التغلب عليها بالسعي الي اقامة نظام ديمقراطي يقود الي قضية الموارد. ولا تـواجه كـل البلدان بالطبع نفس القدر من التحدي. فمجموعة البلدان المصنعة حديثا ومعظمها في شـرق اسيا وبعض البلدان الاخري مثل تشيلي تتمتع بحرية حركة اكبر من سواها. فليس فقط ان ان شعوب هذه البلدان هي اكثر تعليما واطلاعا من شعوب البلدان الاخري، ولكن هذه الشعوب لديها ايضا وصـول الي اسواق ورؤوس الاموال الدولية وتنعم بنمو اقتصادي داخلي لا بأس به ولكن كل بلد في العـالم يواجه معوقات تتعلق بالموارد وتتراوح في شدتها بين ما تعانيه بلدان مثل الارجنتين او المجر من جهه، وبلدان مثل الحبشة وبنغلادش من الجهه الاخري.،

ولكـن حتي في افقر البلدان يمكن ان ينجز به اكثر بكثير مما ينجزه به حاليا، فالموارد المالية محدودة دائمـا، ممـا يعنـي ان الاولية يجب ان تعطي للانفاق الذي يبني الثورة. وسجل العالم النامي وبلدان أوروبـا الوسـطي والشرقية في هذا الشان سىء للغاية. فالانفاق العسكري يزيد دائما عن الانفاق علي التعلـيم وهذا النهج يجب ان يتغير بل يجب ان يكون تغييره شرطا لتوفير المساعدة من صندوق النقد الدولـي والبنك الدولي والجهات المانحة الاخري وهناك كميات اخري وهناك كميات هائلة من الأموال يمكن انتمنح اذا اتخذت التدابير الصائبة.

هـنا لتطويـر القـيم والمؤسسات الديمقراطية ان تلعب دورا بالغ الأهمية بهدف الإنفاق العسكري في معظمـه هـو ضـبط سكان البلد المعني لاردع عدوان خارجي ويمكن لتوسيع مدي الديمقراطية، مع الوقت ان يكبح من الإفراط في الإنفاق العسكري مما يحرر قدرا من رؤوس الأموال للقيام باستثمارات منتجة في مجالات التعليم والاتصالات وخدمات مؤسسات الأعمال.